

S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان السودان

أمام

الدورة (٧٢) للجمعية العامة للأمم المتحدة

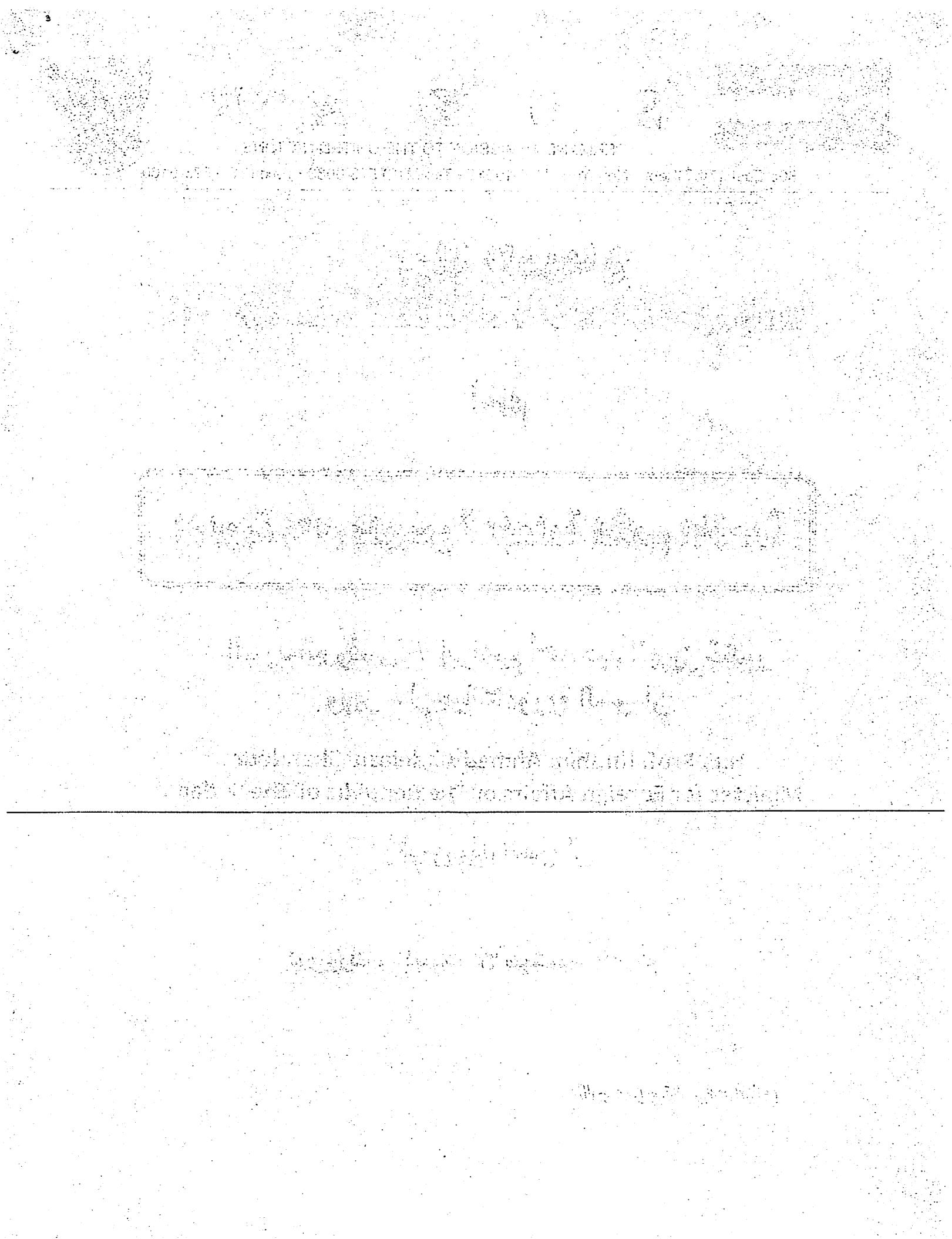
السيد البروفسور / ابراهيم أحمد عبد العزيز غندور
وزير خارجية جمهورية السودان

H.E. Prof. Ibrahim Ahmed Abdelaziz Ghandour
Minister for Foreign Affairs of The Republic of The Sudan

رئيس وفد السودان

نيويورك : السبت ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧ م

(الرجاء مراجعة النص عند الاقراء)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس
السيدات والساسة أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات
 أصحاب المعالي رؤساء الوفود و الوزراء
 صاحب السعادة الأمين العام للأمم المتحدة
 السيدات والساسة
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي بإسمي وباسم حكومة وشعب جمهورية السودان أن أعبر لكم عن صادق الأمنيات بنجاح مداولات هذه الدورة المهمة للجمعية العامة، كما يسعدني أن أتقدم بتهنئة خالصة لمعالي السيد / Miroslav Lajcak مiroslav لاتشاك - رئيس الدورة الحالية ونتمنى له التوفيق في مهمته، كما لا يفوتي أن أعبر عن تقديرنا للكفاءة والحنكة التي تحلى بها سلفكم السيد / Peter Thomson في إدارة أعمال الدورة (٧١) .

السيد الرئيس،،،

إن انعقاد النقاش رفيع المستوى للدورة ٧٢ تحت شعار "محورية الإنسان، السعي لتحقيق السلام والعيش الكريم على كوكب مستدام" يعكس مدى الإهتمام الذي توليه الأمم المتحدة تجاه تطبيق ركائزها المتمثلة في تحقيق السلام والأمن، والتنمية المستدامة وكفالة حقوق الإنسان، وإلزامها بترسيخ مفهوم السلام وتوفير سبل العيش الكريم للإنسان ورفاهيته، وهي جميعاً تمثل آمال وطموحات نصبو إليها جميعاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر بكافة أشكاله وتحقيق الرفاهية للأجيال القادمة. ويطلع السودان مع الأسرة الدولية إلى دور فاعل للأمم المتحدة يتحقق فيه الإصلاح المنشود للمنظمة، والإستجابة لمطالبات أفريقيا في إصلاح مجلس الأمن، وتعزيز الدور التنموي للأمم المتحدة، وتنفيذ الأجندة التنموية المتواافق عليها دولياً ومكافحة تسييس العدالة.

السيد الرئيس،،

تتويجاً لمبادرة الحوار الوطني التي قادها فخامته السيد رئيس الجمهورية المشير/ عمر حسن أحمد البشير في العام ٢٠١٤، تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني بمشاركة واسعة للمكونات السياسية المختلفة والحركات التي كانت تحمل السلاح، وذلك بغية تعزيز الأمن والسلام بالبلاد. وقد جاء البدء في تنفيذ إستراتيجية خروج يونامي وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ شاهدة على طي السودان لصفحات النزاع وعهد جديد من السلام والإستقرار. ونرجو هنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لما وجدناه من دعم الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الشقيقة والصديقة ، ونأمل في دعم مقدر من الصناديق المهمة بالسلام والتنمية خاصةً صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام والبنك الدولي وآلياته وتأكيداً لنهج الحكومة في إعلاء قيم السلام وإنفاذًا لمخرجات الحوار الوطني وحيثًا لمن تبقى من حملة السلاح للحق بركب السلام ومسيرة الوطن، أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٧٩ في الأول من يوليو ٢٠١٧م لتمديد وقف إطلاق النار بمسارح العمليات كافة حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٧م، هذا بالرغم من الممارسات غير المسئولة لما تبقى من حركات التمرد لزعزعة الاستقرار في دارفور عبر عمليات عسكرية يائسة في مايو الماضي إنطلاقاً من ليبيا وجمهورية جنوب السودان ، والتي باعت بالفشل .ويود وفد بلادي أن يعبر عن القلق الشديد عن عدم التعامل الحازم من قبل أجهزة الأمم المتحدة المعنية والمجتمع الدولي مع تلك الحركات المتمردة التي تنشط كمرتزقة في ليبيا وجنوب السودان الأمر الذي يغريها بالتمادي على عدم الانخراط في عملية السلام . هذا في الوقت الذي تنتظر فيه حكومة السودان من تلك الحركات تنفيذ خارطة الطريق للسلام التي يرعاها الإتحاد الأفريقي ويدعمها المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،،

على صعيد تعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن فقد استقبل السودان فريق الخبراء للجنة العقوبات الخاصة بتطبيق قرار المجلس رقم ١٥٩١ (٢٠٠٥) ثلاثة مرات خلال الفترة الماضية. والذي زار كل ولايات دارفور . وقد أشادت تقارير فريق الخبراء بتعاون حكومة السودان وأكدت بأن دارفور قد عادت إلى الأمن والاستقرار ، وعليه فإننا نؤكد على أهمية إعتماد توصية رئيس اللجنة بإعادة النظر في فرض العقوبات بموجب القرار ١٥٩١ الأمر الذي سيدعم السلام في دارفور وفي المنطقة والإقليم.

السيد الرئيس،،

لقد ظل السودان مدافعاً أصيلاً عن مبادئ العدالة والتعاون الدولي وساعياً لتحقيقها لاسيما مبدأ محاربة الإفلات من العقاب ، غير إن تسييس العدالة الدولية على النحو الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية أفقدها وقار الهيئات القضائية وأصحاب بالخيبة المجتمع الدولي لا سيما المجتمع الأفريقي الذي كان بعضه يعلق عليها آمالاً في إرساء دعائم العدالة الجنائية الدولية.

إن موقف السودان من تلك المحكمة، والذي يعبر عن مواقف الإتحاد الأفريقي في العديد من قراراته على مستوى القمة، يؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية جهاز يتذرّ بالقانون من أجل تحقيق أهداف سياسية ترمي إلى كسر إرادة الشعوب، خاصة الأفريقية، وبالتالي لا يمكن لتلك المحكمة أن تخدم أغراض العدالة المتواخة.

وعليه فإن السودان يدعو للإستماع للصوت الأفريقي ويطالب دول العالم أن تعمل على ترسیخ قيم العدالة دون أن تصبح العدالة الدولية أداة سياسية يستخدمها البعض ، كما يحذر من أن يتم إستغلال الأمم المتحدة باسم العدالة الدولية وعلى أساس إتفاقية التعاون الموقعة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية بصورة تسيئ للأمم المتحدة وتتزج بها في الصراعات السياسية الدولية . وسوف نستمر في مقاومة محاولات إدماج هذه المحكمة في منظومة الأمم المتحدة ونطالب كل محبي العدالة في العالم القيام بذلك.

السيد الرئيس،،

لقد بذلت حكومة بلادي مجهودات حثيثة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والجريمة الإلكترونية ، والإتجار غير المشروع في المخدرات، وذلك لاستدامة الإطمئنان والاستقرار على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، وذلك بحكم موقع السودان الجغرافي في وسط القارة الإفريقية ويربط ما بينها والشرق الأوسط. وقد عضدت تلك الجهود المشاركة الفعالة في المبادرة المشتركة لدول القرن الأفريقي والإتحاد الأوروبي لمعالجة أسباب وتأثيرات الهجرة غير الشرعية في منطقة القرن الأفريقي (عملية الخرطوم) وأطر التعاون الأخرى.

وفي مجال اللاجئين يستضيف السودان قرابة الثلاثة مليون لاجئ من دول الجوار وغيرها، ويقدم السودان مساعدات كبيرة لأولئك اللاجئين تبلغ أكثر من ٨٠٪ من إحتياجاتهم بينما لا يقدم المجتمع الدولي سوى ٢٠٪ فقط من تلك الإحتياجات، علمًا بأن حوالي نصف هؤلاء اللاجئين يقيمون خارج المعسكرات مما يشكل ضغطًا على الخدمات المقدمة للمواطنين في ظل ظروف إقتصادية قاسية.

وهنا تجدر الإشارة إلى الزيارة التي قام بها السيد فيليبو غراندي المفوض السامي لللاجئين إلى السودان في منتصف شهر أغسطس ٢٠١٧م ولقاءه بالسيد رئيس الجمهورية وعدد من المسؤولين بما فيهم شخصي، وقد وقف على أوضاع اللاجئين في السودان ، وثمن عاليًا الدور الذي يقوم به السودان نيابة عن المجتمع الدولي في رعاية اللاجئين ، كما أشاد بفتح السودان حدوده في الوقت الذي تغلق فيه دول أخرى حدودها، وطلب المفوض السامي من المجتمع الدولي توفير المزيد من الدعم للسودان لتحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين وكذلك المجتمعات المضيفة وممؤسسات الدولة القائمة على أمر اللاجئين ، وهو الأمر الذي يتطلع السودان أن يرى نتائجه خلال مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام .

السيد الرئيس،،

إن السودان يستقبل تدفقات اللاجئين بصورة يومية خاصة من جنوب السودان والتي وصلت إلى ٢٠٠٠ شخص يومياً في بعض النقاط الحدودية. وفي إطار العلاقات الخاصة بين السودان وجنوب السودان والروابط المشتركة بين شعبي البلدين يؤكد وفد بلادي التزامه الكامل بمواصلة مساعيه مع الشركاء الإقليميين والدوليين وعلى رأسهم منظمة الأيقاد والإتحاد الأفريقي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية جنوب السودان الشقيقة وكذلك مواصلة الجهود الكبيرة التي تقوم بها بلادي من أجل معالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع في جنوب السودان. ويجدد وفد بلادي التزامه بتنفيذ كاف الإتفاقيات المضمنة في إتفاقية التعاون الموقعة مع جمهورية جنوب السودان في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢م، وكل الإتفاقيات الأخرى الموقعة بين البلدين . وذلك لبناء مستقبل مشرق لشعب البلدين الشقيقين.

السيد الرئيس،

يظل موقف السودان المبدئي محاربة الإرهاب بكل أشكاله بما في ذلك التطرف العنيف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية . ويلتزم السودان بكافة الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها. كما ظل السودان عضواً فاعلاً على المستوى الدولي والإقليمي والثاني، وقد كانت مساهماته الأثر الإيجابي الأكبر في محاربة هذه الظاهرة وتجنب حدوث العديد من العمليات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات والعلاقات المؤسسية الجيدة للسودان مع نظرائه إقليمياً ودولياً.

وعلى المستوى الوطني فقد تم الإعلان عن أول دراسة ميدانية متخصصة في مجال أسباب الإرهاب وسبل مكافحته في السودان في مارس ٢٠١٦ ، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة وقد لاقت الدراسة إشادة العديد من دول العالم التي حضرت وشاركت في إعلان تلك الدراسة. وتتواصل جهود السودان بالتعاون مع الأجهزة المتخصصة بالأمم المتحدة لخلق توافق أكبر بين الإستراتيجية السودانية والإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب .

السيد الرئيس،

لقد إستطاع السودان الوفاء بكافة الالتزامات الفنية للحصول على الإعفاء لديونه الخارجية فيما بعد إنفصال جنوب السودان عبر أعمال اللجنة الثلاثية للتحرك المشترك التي تضم السودان وجنوب السودان والآلية الأفريقية رفيعة المستوى على أساس الخيار الصفرى والذي تم تمديده مؤخراً حتى أكتوبر من العام ٢٠١٨ وتم اعتماد خارطة الطريق للانخراط مع الدائنين والمجتمع الدولي بعد استيفاء كافة الشروط الفنية للحصول على الإعفاء بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن. إن الديون الخارجية تمثل عقبة وعقبةً حقيقياً أمام الدول الفقيرة المثقلة بالديون في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وتأثير على العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ومؤسسات ضمان الاستثمار الخارجية. لذا نؤكد على ضرورة إعفائها وفق المبادرات المتعارف عليها .

السيد الرئيس،،

يبذل السودان جهوداً كبيرة لتوفير المياه النقية الصالحة للشرب عبر برنامج السيد رئيس الجمهورية (زيرو عطش) ، وإيماناً من السودان بأهمية المياه جاءت جهوده ومبادراته من أجل تعزيز التعاون بين دول حوض النيل، ويأمل أن تكمل جهود كافة الشركاء الإقليميين الدوليين بالنجاح لتحقيق التنمية المستدامة.

وتأكيداً لدور السودان الرائد في الإهتمام بقضايا البيئة والتنمية الإقليمية ، فإن السودان سيستضيف خلال الشهر القادم قمة رؤساء السياج الأخضر الأفريقي العظيم، وهو من أكبر مشاريع التعاون البيئي الإقليمي ، إذ يمتد من داكار غرباً حتى جيبوتي شرقاً، من أجل تحقيق التوازن البيئي في الصحراء الأفريقية الممتدة ومن أجل تخفيف حدة آثار التغيرات المناخية التي ستكون أفريقيا أكبر ضحاياها إذا لم نحتاط لها.

السيد الرئيس،،

يؤكد السودان موقفه الثابت من ضرورة الحفاظ على نظام منع الانتشار النووي والتخلص من أسلحة الدمار الشامل كونه يشكل الضمان الوحيد للحيلولة دون استخدامه والآلية المطلقة لترسيخ السلم والأمن والاستقرار في العالم . في هذا الصدد يجدد السودان التزامه الكامل تجاه معايدة عدم الانتشار النووي، ويدعو جميع الدول خارج نطاق هذه المعايدة للانضمام إليها دون أي تأخير.

السيد الرئيس،،

يجدد السودان موقفه الثابت من القضية الفلسطينية ، كما يدين كافة اشكال الاعتداءات على المقدسات الدينية في فلسطين وعلى رأسها الحرم القدس الشريف . ويؤكد أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يكون عبر تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين وفقاً ومبادرة السلام العربية وحدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م. كما يجدد وفد بلادى موقفه الثابت والداعم والمؤيد للشرعية الدستورية في اليمن ، ويدعو مختلف المكونات السياسية إلى الانخراط في العملية السياسية ونبذ الاقتتال وبعد عن خيار العنف والعودة إلى الشرعية .

كذلك يؤكد وفد بلادى حرصه الشديد على ضرورة المحافظة على وحدة التراب السوري ويدعم كافة الجهود لتجاوز الأزمة السورية ، والتأكيد على أهمية الحل السياسي في سوريا واحترام إرادة ذلك الشعب العريق . ويؤكد السودان مجددا على أهمية ضمان استقرار الأوضاع في الصومال الشقيق، ويدعو إلى تقديم كافة أشكال الدعم لحكومة وشعب الصومال لتمكينه من تجاوز التحديات التي تواجهه البلاد. وفيما يتصل بالأوضاع في ليبيا ، ظل موقف السودان على الدوام ثابتا في السعي الحثيث مع المجتمع الدولي لإنجاح كافة المبادرات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وعلى رأسها إتفاق الصخيرات الذي يمثل ركيزة الحل السياسي في ليبيا الشقيقة، ويؤكد السودان على إحترامه لوحدة ليبيا الشقيقة وأمنها وحرية ورفاهية شعبها.

السيد الرئيس،،

يؤكد وفد بلادى على أهمية الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية، وتعيق مسيرة ، خاصة الأوضاع في منطقة حوض بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات العظمى ومالي، ويدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي لدعم المبادرات الإقليمية التي تسعى لمواجهه هذه التحديات مثل القوى المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسة ومبادرة دول حوض بحيرة تشاد، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي تحقيقاً للسلام والاستقرار وتنفيذاً لأجندة التنمية المستدامة.

ختاماً، فإننا نجدد التزامنا بالمتعددية الدولية (Multilateralism) بقيادة الأمم المتحدة لتكريس الهدف الأسمى للميثاق وهو تحقيق وصيانة السلم والأمن الدولى ورفاهية الشعوب ونعلن تضامننا وتأييدهنا لأجندة الإصلاح الذى يعمل على تحقيقها السيد الأمين العام للأمم المتحدة .

شكراً السيد الرئيس،،